

III - ورقة حول البرامج المعروضة

1. البرنامج الوطني للتطهير السائل وتصفية المياه العادمة

يعرف قطاع التطهير السائل بالمغرب تأخيرا كبيرا مما يلحق أضرارا خطيرة بالموارد المائية بصفة خاصة والبيئة بصفة عامة.

وفي هذا الإطار، تم في سنة 2005 إعداد البرنامج الوطني للتطهير السائل وتصفية المياه العادمة وذلك بشراكة بين وزارة الداخلية ووزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة.

وسيمكن هذا البرنامج من بلوغ هدفين أساسيين في أفق 2015 :

- الوصول إلى مستوى ربط شامل بشبكة التطهير بنسبة 80% في الوسط الحضري؛
- تقليص التلوث المنزلي بنسبة 60% في أفق 2010 و 80% في أفق 2015 .

ويهم هذا البرنامج 260 مدينة ومركزا حضريا، بمجموع ساكنة يصل إلى أكثر من 10 مليون من السكان .

وتبلغ تكلفة برنامج الاستثمار 43 مليار درهم. ومن أجل تطبيق هذا البرنامج، قامت الحكومة بالمصادقة على مخطط ثلاثي يهم الفترة 2006-2008 حيث تمنح تمويلات من طرف الدولة سنويا لإنجاز برامج التطهير السائل وتصفية المياه العادمة وذلك في إطار الشراكة مع متدخلين آخرين.

ولضمان نجاح هذا البرنامج، سيتم إنجازه عن طريق عدد من التدابير المتعلقة بالجوانب المؤسسية والقانونية والمالية وكذلك جانب التحسيس والتواصل وتقوية القدرات.

ويهم الشطر الأول من البرنامج الوطني للتطهير السائل وتصفية المياه العادمة (2006-2008) ما يقارب 130 مدينة ومركزا بمجموع ساكنة تقارب 6,8

مليون نسمة. وتقدر التكلفة الإجمالية للاستثمارات المخصصة لهذا الشطر ب 4,8 مليار درهم.

2. برنامج محاربة التلوث بحوض سبو

يعرف حوض سبو تدهورا كبيرا لجودة مياهه وذلك بسبب المقذوفات الحضرية السائلة والتي تقدر ب 80 مليون متر مكعب مما يؤدي إلى تسمم قوي سواء بالنسبة للسكان أو الماشية.

كما أن هذا التدهور له آثار خطيرة على صحة المواطنين. بالفعل، يتم تسجيل حالات مرضية بنسبة 98% لالتهاب المعدة والأمعاء في سافلة مدينة فاس، مقابل 5% خارج هذه المنطقة وأكثر من 6 حالات من مرض التيفويد. كما يؤدي هذا التدهور إلى انعكاسات سلبية على إنتاج الماء الصالح للشرب.

ومن هذا المنطلق، تم إعداد برنامج عمل يهدف إلى مكافحة التلوث بالنسبة للمقذوفات السائلة المنزلية والصناعية من طرف وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة ووزارة الداخلية والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب ووكالة الحوض المائي لسبو وذلك لتقليل تلوث المياه بما يفوق 60% في أفق سنة 2010 .

وسيهم هذا البرنامج في مرحلته الأولى ما يقارب 22 مدينة ومركزا حضريا تبلغ ساكنتها 3 ملايين نسمة ويهدف هذا البرنامج في أفق 2010-2011 إلى تحسين الربط بمرافق التطهير وتقليل التلوث بنسبة 60% على الأقل.

وتبلغ التكلفة الإجمالية لهذا البرنامج 3,5 مليار درهم منها 0,5 مليون مخصصة لمحاربة التلوث الصناعي.

إن التمويل المتوفر لهذا البرنامج مضمون عبر هبة من الاتحاد الأوروبي وقروض من ممولين دوليين (الوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الأوروبي للاستثمار والبنك الياباني للتعاون الدولي) ومساهمة البرنامج الوطني للتطهير ومعالجة المياه العادمة وكذا مساهمات الجماعات المحلية ووزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة ووكالة الحوض المائي لسبو.

إن الأهداف المسطرة أعلاه تستوجب وضع خطة لمحاربة التلوث وتحقيق الأهداف المتوخاة في هذا الإطار، فقد تم إعداد مخطط لمكافحة التلوث الصناعي وتقدر التكلفة الإجمالية لهذا المخطط ب 500 مليون درهم حيث سيتم تمويلها من طرف وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة في حدود 60% وكذا الصناعيين و الجهات المعنية.

وسيهم هذا المخطط خصوصا معالجة المقذوفات الصناعية للمدايح ومعامل إنتاج السكر والمعاصر ومعامل إنتاج الورق.

وسيكون لإنجاز هذا البرنامج تأثيرات سوسيو-اقتصادية مهمة نذكر منها :

- تحسين جودة مياه واد سبو ؛
- سقي أراضي سبو المتوسط الذي توقفت تجهيزاتها بسبب تدهور جودة الماء ؛
- تحسين تربية الأسماك ؛
- تخفيض تكاليف معالجة المياه الصالحة للشرب ؛
- تحسين ظروف عيش السكان : الصحة-النظافة والترفيه ؛
- خلق ظروف ملائمة للتنمية السياحية .

3. البرنامج الوطني للتأهيل البيئي للمدارس القروية

يوضح تشخيص الحالة البيئية للمدارس بالعالم القروي على أن حوالي 12.180 مدرسة ابتدائية أي ما يقارب 62% من أصل 17.500 مدرسة قروية، تعرف نقصا حادا في المرافق الأساسية للماء الصالح للشرب والتطهير، مما يؤدي إلى تأثير سلبي على البيئة وعلى صحة التلاميذ وإطار المجال التربوي.

وللحد من هذه الوضعية، قامت وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة و وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي بإعداد البرنامج الوطني للتأهيل البيئي للمدارس القروية لفائدة حوالي 2 مليون تلميذ.

ويهدف هذا البرنامج إلى:

- إدماج التربية البيئية على مستوى 17.500 مدرسة ابتدائية قروية ؛
- تحسين بيئة المدارس القروية وذلك بإنجاز المرافق الأساسية للتزويد بالماء الصالح للشرب والتطهير على مستوى 12.180 مدرسة.

المكون الأول : يخص تجهيز المدارس الابتدائية التي تعاني من خصائص في المرافق الأساسية بما في ذلك :

- إنجاز المرافق الصحية (مرحاض، مغسل، مطامر) على مستوى 10.810 مدرسة ابتدائية ؛
- وضع نظام للتزويد بالماء الصالح للشرب على مستوى 10.210 مدرسة.

المكون الثاني : يخص تنظيم أنشطة تربوية بيئية في جميع المدارس القروية وذلك عبر إحداث نوادي للبيئة في المدارس ودورات تكوينية لفائدة الأطر التربوية في هذا المجال.

- وتبلغ التكلفة الإجمالية للبرنامج حوالي مليار درهم موزعة كالتالي :
- 105,8 مليون درهم بالنسبة لمكون التربية البيئية ؛
 - 276,5 مليون درهم للتزويد بالماء الصالح للشرب ؛
 - 604,5 مليون درهم لإنجاز المرافق الصحية والتطهير.

وسيتتم تمويل هذا البرنامج عن طريق ميزانية الدولة ومساهمة البرامج والمشاريع الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية والقطاع الخاص والجمعيات غير الحكومية.

وقد تم تنفيذ الشطر الأول من هذا البرنامج عبر توقيع اتفاقيات على مستوى المدارس القروية لبعض الجهات والعمالات : مراكش- تانسيفت- الحوز ومكناس- تافيلالت ودكالة عبدة والجهة الشرقية وتازة- تاونات- الحسيمة وكلميم، إلخ...

4. البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها

يشكل قطاع تدبير النفايات الصلبة عموما والمنزلية منها على الخصوص مشكلا حقيقيا للبيئة بالمغرب بحيث أن النقص الحاصل في هذا الميدان يؤثر سلبا على

جمالية المدن وعلى إطار عيش السكان كما يسيء إلى صورة المغرب كبلد متميز على مستوى استقطاب السياح.

لحل هذه الإشكالية قامت وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة و وزارة الداخلية بإعداد البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها والذي يهدف إلى تأهيل هذا القطاع وذلك بالعمل على إيجاد الظروف الملائمة لتدبير معقلن للنفايات المنزلية .

هذا البرنامج يهم جميع المدن والحوضر بالمغرب ويهدف على مدى الخمسة عشرة سنة المقبلة لتحقيق الأهداف التالية :

- الوصول إلى 90% من نسبة الجمع والتنظيف بالمدن والتي تصل حاليا إلى 70%؛
- إنجاز المطارح المراقبة للنفايات المنزلية والمماثلة لها لصالح جميع المدن (100%) ؛
- تأهيل وإغلاق جميع المطارح غير المراقبة الموجودة حاليا (100%) ؛
- تنظيم وتنمية قطاع - الفرز - التدوير والتممين للوصول إلى نسبة 20% في إعادة استعمال النفايات المنتجة وكذا القيام بعمليات نموذجية متعلقة بالفرز.

وقد اعتمد هذا البرنامج على الآليات التشريعية للقانون 00-28 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها والذي يضم عدة مقتضيات الهدف منها تحسين تدبير النفايات الصلبة بالمغرب.

تبلغ الكلفة الإجمالية للبرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها غلafa ماليا يقدر ب 37 مليار درهم. وسيمول البرنامج عبر مساهمات الجماعات ومحصول الضريبة الجديدة على النفايات وكذا عبر الصندوق الوطني للبيئة وآليات التنمية النظيفة ودعم الدولة.

5. المواد الكيماوية و النفايات الخطرة بالمغرب

أصبح يشكل توسع استعمال المواد الكيماوية وارتفاع كمية النفايات الخطرة المخلفة وكذا الثغرات المسجلة في طرق تدبيرهما خطرا كبيرا على النظام البيئي وعلى صحة المواطنين. كما أصبحت تسبب طريقة التخلص من المواد الكيماوية،

التي تعتبر نفايات خطيرة في نهاية دورة حياتها، تلوثا للتربة و للمياه السطحية و الجوفية، وتنتج كذلك إفرازات للغازات المسببة للاحتباس الحراري مما يؤثر سلبا على سلامة و صحة المواطنين.

وبتبني جل الآليات الدولية المنظمة لهذا المجال، فقد أعلن المغرب عن التزامه بأخذ التدابير اللازمة على الصعيد الوطني لضمان تدبير عقلاني للمواد الكيماوية والنفايات الخطرة.

وفي هذا الإطار، قامت وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة بمجهودات هامة في هذا المجال و ذلك عبر إنجاز عدة دراسات لتقييم الوضع الحالي لمختلف جوانب تدبير المواد الكيماوية والنفايات الخطرة وتعزيز الإطار القانوني الخاص بحماية البيئة، ونذكر بالخصوص الإنجازات التالية:

- إنجاز مخطط عمل لتفادي الأخطار المتعلقة بتدبير المواد الكيماوية الخطرة
- إعطاء الانطلاقة لمشروع الإستراتيجية الوطنية للوقاية و تدبير المخاطر.
- إعطاء الانطلاقة لمشروع APELL حول الوقاية و التحضير للمخاطر بالجماعات المحلية
- مشروع إعداد المخطط الوطني لتنفيذ معاهدة سطوكهولم حول الملوثات العضوية الثابتة (Polluants Organiques Persistants-POP)
- إعداد البرنامج الإفريقي المتعلق بإزالة مخازن المبيدات المنتهية الصلاحية (PASP)
- المشروع المتعلق بإنشاء المركز الوطني للتخلص من النفايات الخاصة (CNEDS) : إنجاز دراسة اختيار الموقع و دراسة التأثير على البيئة وكذا إعطاء الانطلاقة لطلب العروض المتعلقة بدراسة الجدوى
- جرد للتجهيزات المحتوية على البيفنيل متعدد الكلور (PCB) بالمغرب

6. إشكالية تلوث الهواء بالمغرب

يعرف المغرب على غرار الدول السائرة في طريق النمو مشاكل مقلقة تتجلى في تدهور جودة الهواء وخاصة في المدن الكبرى و المناطق الصناعية التي تعرف تكتلا بشريا كبيرا و أنشطة اقتصادية.

لمقاومة هذه الآفة التي أصبحت تشكل إحدى أولويات السياسة الوطنية في مجال المحافظة على البيئة، قام المغرب خلال السنوات الماضية بتشخيص ملوثات الهواء في بعض المدن و كذا إبراز تأثيرها السلبي على صحة المواطنين.

وهكذا، فقد أنجزت عدة دراسات متعلقة بجودة الهواء في المدن الكبرى كالرباط و الدار البيضاء و المحمدية ومراكش. وبينت أن هناك علاقة وطيدة بين نسبة التلوث ومصادر الانبعاثات الغازية. كما أظهرت دراسات أخرى تم إنجازها في كل من آسفي و الدار البيضاء و المحمدية، عن وجود علاقة مباشرة عند سكان هذه المدن بين ملوثات الهواء والأمراض التنفسية كالربو و السعال و الحساسية.

لهذا الغرض، تم الشروع في اتخاذ عدة تدابير لتقليل تلوث الهواء إلى الحد الأدنى المسموح به تقنيا واقتصاديا، و التي همت بالخصوص :

- تقنين انبعاثات الملوثات
- إنشاء منظومة لمراقبة جودة الهواء
- برنامج وطني لتشخيص ملوثات الهواء
- أدوات التخطيط و الوسائل الاستعجالية في حالة وقوع تلوث حاد
- توعية و تحسيس المواطنين

على المستوى القانوني ، تمت المصادقة على النصوص التالية :

- القانون رقم 03-11 المتعلق بحماية و استصلاح البيئة
- القانون رقم 03-12 المتعلق بدراسات التأثيرات على البيئة
- القانون رقم 03-13 المتعلق بمكافحة تلوث الهواء
- القانون رقم 00-28 المتعلق بتدبير النفايات و التخلص منها
- المرسوم الصادر في 28 يناير 1998 (حول انبعاثات غازات السيارات) المتمم و المكمل لقرار 24 يناير 1953 في شأن مراقبة السير و المرور.

على مستوى المراقبة، فان التدابير الأساسية المتخذة تتجلى في وضع محطات مراقبة جودة الهواء في المدن الكبرى لاسيما الرباط و الدار البيضاء و المحمدية و الجديدة وكذلك الشروع في إنجاز برنامج المسح الخرائطي لملوثات الهواء في كل من جهة الدار البيضاء الكبرى و مدينتي آسفي و الجديدة.

كما اتخذت تدابير أخرى ذات طابع استراتيجي و مالي، تتعلق بالخصوص بتحسين جودة المحروقات والاقتصاد في استعمال الطاقة ووضع صندوق مكافحة التلوث الصناعي والصندوق الوطني للبيئة.

وتجدر الإشارة إلى أن تحسين جودة الهواء تبقى رهينة بانخراط كل الفاعلين المعنيين في الجهود المبذولة. كما أن كل سياسة بيئية ناجعة يجب أن تركز على ضرورة توجيه الممارسات على المدى القريب والمتوسط مع الأخذ بعين الاعتبار لمقتضيات التنمية المستدامة.

7. الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

التزم المغرب في إطار قمتي ريوديغانبيرو وجوهانسبورغ بتدعيم الإطار السياسي والمؤسسي والقانوني في مجال المحافظة على البيئة وإرساء أسس التنمية المستدامة. وحسب المقتضيات التي صودق عليها في جوهانسبورغ، فإنه على جميع الدول العمل على إعداد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة.

وللاستجابة لهذا الالتزام وللأولويات الوطنية في هذا المجال، قامت وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة بإنجاز أنشطة إعدادية حول الإستراتيجية. وقد تم اقتراح منهجية لإعداد الإستراتيجية لطرحها للنقاش في الدورة الخامسة للمجلس الوطني للبيئة، وذلك كأرضية لانطلاق مسلسل الإعداد.

وتتلخص أهم أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة فيما يلي :

- إدماج الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية في السياسات الوطنية في إطار رؤية موحدة للتنمية المستدامة ؛
- خلق الانسجام بين السياسات والبرامج القطاعية التي تهم التنمية المستدامة للبلاد وذلك لتسريع الإصلاحات بتكامل وفعالية أكبر ؛
- تعبئة كل الفاعلين الوطنيين والمحليين في إطار من المشاركة والمسؤولية المشتركة.

في هذا الصدد، تشكل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة مسلسلا للتخطيط الاستراتيجي يتسم بالطابع التشاركي والمتجدد يرمي الوصول إلى أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية، بطريقة متوازنة ومندمجة على جميع المستويات،

من الوطني إلى المحلي، في منظور يتوخى المساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية.

وفي هذا التصور، فإن الإستراتيجية تكون أحد عناصر الدينامكية التي خلقتها "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" في إطار تناسق بين الأهداف والنتائج المنتظرة.

وتحظى إستراتيجية التنمية المستدامة بالإرادة السياسية وتستجيب للأهداف ذات الأولوية للبلاد. وسوف تعتمد على انخراط مجمل الفاعلين الوطنيين والمحليين والاقتصاديين وكذلك على دعم الشركاء الدوليين.

وفي إطار الاستعدادات لمسلسل إعداد الإستراتيجية، قام المجلس الوطني للبيئة بتدارس المنهجية وإعطاء الانطلاقة للحوار حول هذا المسلسل وذلك بإصدار توصيات حول طرق ووسائل التنفيذ الفعلي.